





## امرأة أيزيدية تدلي بإفادتها أمام المحكمة

## ألمانيا تشهد محاكمة دواعش ارتكبوا جرائم بحق أيزيديين

شهدت المحكمة العليا في ميونخ بألمانيا، الأربعاء، محاكمة أفراد من تنظيم داعش متهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق نساء أيزيديات تعرضن لحالات تعذيب واغتصاب على أيديهم، في وقت أدلت ضحية من الناجيات الأيزيديات بإفادتها داخل المحكمة ضد مسلح داعشي قام باغتصابها وتعذيبها، وذلك ضمن تهم وجهها الادعاء العام في ألمانيا ضد أفراد التنظيم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.



□ ترجمة، حامد أحمد

الضحية الأيزيدية، التي تبلغ من العمر الآن ٢٠ عامًا، كان قد تم بيعها من قبل خاطفيها للاستعباد الجنسي وهي طفلة في الثانية عشرة من عمرها، وقالت في إفادتها أمام المحكمة في ألمانيا كيف أن مسلحي داعش كانوا يعرضونها للبيع على أنها بكر، وإنها تعرضت للاغتصاب والتعذيب على أيدي المسلح الذي اشترها.

الشابة البالغة الآن من العمر ٢٠ عامًا، والتي تُعد إحدى ضحايا ما تعرضت له النساء الأيزيديات الناجيات، أدلت بشهادتها أمام المحكمة العليا الإقليمية في ميونيخ، يوم الأربعاء، وانهمرت دموعها مرارًا عند رؤية المتهم الرئيس في قفص الاتهام.

قال لها القاضي الرئيس إنها تستطيع المقاطعة أو التوقف في أي وقت، لكنها اختارت الاستمرار ووصفت ما حدث لها، كما تزعم، بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧ في المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش في العراق.

«لقد تم شرائي وبيعي من قبل ستة رجال»، قالت للمحكمة. وعندما سُئلت عما إذا كانت تستطيع التعرف على المتهم كأحدهم، أجابت: «لا أستطيع النظر إليهم»، وأشارت صحيفة «ديلي ميل» البريطانية، في تقرير لها، إلى أن زوجين عراقيين، يُزعم أنهما كانا عضوين في تنظيم داعش، متهمان بشراء فتياتين

أيزيديتين واستغلالهما والاعتداء عليهما جنسياً كعبيدتين. واستذكرت الشاهدة اللحظة التي قرر فيها المتهم شراءها، وكيف أنه أقدم

على خلع حجابها وتفحص شعرها، واستذكرت كذلك ذلك اليوم المشؤوم الذي لم يتجاوز عمرها عندها ١٢ عامًا. وقالت للمحكمة في إفادتها: «قبل أن

يشتريني، نظر إليّ، وقام هو وزملاؤه من مسلحي داعش بالسخرية مني بالقول: اشتريناها فهي ما تزال بكرًا»، في وقتها لم تكن الضحية سوى طفلة

صغيرة. وفقًا للتحقيقات الادعاء العام الاتحادي، تعرضت الفتاة لاعتداءات جنسية عدة مرات. وقالت: «أحضر عضو وضرب باطن قدمي... وأجبرني على



النوم معه». وكانت الشاهدة الأيزيدية لا تتمالك نفسها من الدخول بنوبات بكاء بين حين وآخر، وهي ترى المتهم أمام عينيها في قاعة المحكمة.

وأضافت قائلة: «تمنيت لو كنت قد مت». وقالت الضحية للمحكمة إنه كان يهددها بالضرب بالعصا على قدميها لو امتنعت عن الاستجابة له. وأضافت خلال إفادتها بأنه كان يتم إخضاعها أيضًا لأداء أعمال منزلية من تنظيف وغسل ملابس، بالإضافة إلى اغتصابها.

وأفادت أيضًا بأن زوجة المسلح كانت تقوم بوضع مساحيق التجميل عليها وتزينها قبل أن يتم اغتصابها من قبله. وكان آلاف الرجال من الطائفة الأيزيدية قد تعرضوا للقتل في منطقة سنجار على يد مسلحي داعش، فضلًا عن استعباد النساء وتعرضهن للاغتصاب، مع إخضاع الأطفال لتدريبات عسكرية وحمل السلاح.

وتشير «ديلي ميل» إلى أن المتهم كان قد عاش سابقًا في ميونيخ لأكثر من عشر سنوات كطالب لجوء، قبل أن يلتحق بالتنظيم الإرهابي ويسافر إلى العراق في عام ٢٠١٥. وكانت السلطات الفرنسية قد أخلت في أوائل شهر تموز مواطنة فرنسية إلى المحاكم بتهمة انتمائها إلى صفوف تنظيم داعش الإرهابي والمشاركة في حملة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية بحق الأقلية الدينية الأيزيدية، بينما شهدت محاكم في هولندا والسويد إدانات سابقة لدواعش من رعاياهما ارتكبا

جرائم مماثلة بحق أيزيديين. وكان ذلك ثمرة جهود بذلتها منظمات أيزيدية ونشطاؤها، في وقت ما يزال الآلاف منهم في مخيمات النزوح، غير قادرين على العودة إلى مناطقهم في سنجار لقلة الخدمات وعدم الاستقرار، وبقاء كثير من منازلهم مدمرة من دون إعمار.

وفي عام ٢٠٢٤، مثلت امرأة هولندية تدعى حسناء عراب أمام المحكمة في لاهاي بهولندا بتهم تتعلق أيضًا باستعباد نساء أيزيديات، وقد حُكم عليها بالسجن عشر سنوات. ثم في شباط عام ٢٠٢٥، أدينَت امرأة سويدية تدعى لينا إسحاق بارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب جسيمة بحق الأيزيديين خلال تواجدها في سوريا. ورغم بطء تحرك المجتمع الدولي في ملاحقة عناصر تنظيم داعش المسؤولين عن جرائم الإبادة، فإن هذه القضايا تُعد تطوُّرًا إيجابيًا، لكنها أيضًا ثمرة سنوات طويلة من المناصرة والحملات التي قادتها منظمات ونشطاء أيزيديون، تمثلت بمؤسسة الأيزيديين الأحرار، و«مبادرة ناديا»، التي استمرت بالنشاط والعمل منذ عام ٢٠١٤ من أجل تحقيق العدالة والتعويض.

عن «ديلي ميل» البريطانية

## مصير مجهول لرواتب شهرين من العام الحالي لموظفي كردستان.. ماذا عن الاتفاق؟

سوزان طاهر

شهد العام 2025 مرحلة مفصلية في العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان، في ظل استمرار الحوار حول ملفات حساسة تتصدرها الموازنة العامة، ورواتب موظفي الإقليم، وإدارة ملف النفط والغاز.

ملفات لم تعد شأنًا سياسياً فحسب، بل باتت تمسّ حياة ملايين المواطنين بشكل مباشر، وتحدد شكل الاستقرار الاقتصادي والإداري في البلاد.

ومع قرب انتهاء العام الحالي فإن معضلة رواتب موظفي إقليم كردستان لم تنتهِ بعد، فما زالت المشكلة تتجدد شهرياً، على أثر عدم الاتفاق النهائي، بخصوص الإيرادات غير النفطية.

ويبدو أن مصير رواتب شهرين، من عام 2025، سيكون مجهولاً، بسبب قرب انتهاء السنة المالية، وتبقى أيام معدودة من العام الحالي، وما زال الموظف الكردي لم يتسلم رواتب ثلاثة أشهر، وفي أحسن الأحوال، سيستلم راتب واحد، من الأشهر الثلاثة المتبقية.

## الإقليم أوفى بالالتزامات

في الأثناء يؤكد عضو برلمان كردستان صباح حسن إلى الاتفاق المالي بين بغداد وأربيل، بنص على الاستمرار بصرف رواتب الموظفين، لحين إقرار قانون الموازنة الجديد.

ولفت خلال حديثه لـ "المدى" إلى أن "حكومة الإقليم أوفت بكل التزاماتها، وسلمت النفط، والإيرادات الداخلية للحكومة الاتحادية، وفذت كل مطالب بغداد، وكان يفترض إرسال جميع الرواتب المتأخرة دفعة واحدة".

من جانب آخر يؤكد الخبير في الشأن الاقتصادي عثمان كريم إلى أن الاتفاق النقطي بين بغداد وأربيل، هو اتفاق مؤقت ينتهي بانتهاء العام الحالي 2025.

وذكر خلال حديثه لـ "المدى" إلى أن "الاتفاق النقطي كان محددًا لثلاثة أشهر، وتمديده، يحتاج لاجتماعات ومفاوضات جديدة، بين الجهات الثلاثة، وزارة النفط الاتحادية، ووزارة الثروات الطبيعية

في حكومة الإقليم، والشركات الأجنبية العاملة في كردستان في مجال النفط، بهدف صياغة اتفاق جديد، أو تعديل الاتفاق الحالي".

وأضاف أنه "فيما يخص رواتب الموظفين في الإقليم، فإن الحكومة الاتحادية بانتظار إرسال مبلغ الـ 120 مليار دينار من قبل وزارة المالية في حكومة كردستان، لغرض إرسال رواتب شهر تشرين الأول، قبل نهاية العام الحالي".

ونوه إلى أنه "فيما يخص رواتب شهري الـ 11، و12، فإن مصيرها سيكون مجهولاً، وعلى الأغلب فإنها ذهبت، حالها حال السنوات الماضية، التي كان الموظف في كردستان، تذهب منه شهرين أو ثلاثة في كل عام".

وتظل الرواتب القضية الأكثر إلحاحاً بالنسبة لمواطني الإقليم، حيث يربك التأخير أو عدم الانتظام الحياة المعيشية ويضغط على السوق المحلي ويضعف الثقة بين المواطن والمؤسسات.

وتشير تقارير الإقليم إلى أن الإيرادات غير النفطية التي يحتفظ بها الإقليم



تصل إلى نحو 9.94 تريليون دينار منذ 2023، ويُرسل منها حوالي 6% فقط إلى بغداد، بينما يحتفظ بالإجمالي لبناء ميزانيته التشغيلية.

ولهذا، فإن أي اتفاق حقيقي بين بغداد وأربيل لن يُقاس بالتصريحات، بل بانتظام إرسال الرواتب واستقرارها على أرض الواقع.

## إيداع مبلغ الـ 120 مليار

وأعلنت وزارة المالية في إقليم كردستان، أنها اتخذت جميع الاستعدادات اللازمة، وأنها ستقوم بإيداع 120 مليار دينار من الإيرادات المحلية في حساب بغداد خلال 24 ساعة، فور صدور قرار صرف الرواتب من قبلها.

وبحسب المعلومات، فإن عملية تدقيق قائمة رواتب شهر تشرين الأول قد انتهت، والتي كانت قد أرسلتها حكومة إقليم كردستان إلى بغداد في 25 تشرين الثاني، ولم يتبق الآن سوى توقيع وزيرة المالية العراقية، طيف سامي، على أمر الصرف وتوجيهه إلى دائرة المحاسبة.

## الابتعاد عن الخلافات السياسية

من جهة أخرى يرى النائب عن الاتحاد الوطني الكردستاني غريب أحمد أن ملف الرواتب، يجب أن يبتعد عن الخلافات السياسية، أو حوارات تشكيل الحكومة الجديدة.

وبين خلال حديثه لـ "المدى" إلى إن "حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية مطالبة بالكشف عن مصير رواتب الأشهر المتبقية من العام الحالي، والتي لم يتسلمها الموظف في الإقليم".

وأشار إلى أنه "يجب الاستقرار بصرف رواتب الموظفين، لحين تشكيل حكومة جديدة، وإقرار قانون الموازنة، وقتها، تخضع الرواتب لاتفاق جديدة، ولكن أي توقف، يدفع ضريبته المواطن الكردي، الذي بالأساس يعاني من أوضاع اقتصادية متدهية".

□ ميسان / مهدي الساعدي

أعادت الموجة المطرية والسيول التي شهدتها محافظة ميسان نهاية الأسبوع الماضي الأمل بإحياء الأهوار والمناطق المتضررة من الجفاف، ولو بشكل جزئي، ولا سيما بعد أن أسهمت المياه الواردة في رفع مناسيب أنهار المحافظة، سواء عمود نهر دجلة أو الأنهار المتفرعة منه. كما أدت تلك المياه إلى تكون تجمعات مائية وبرك تمثل بيئة طبيعية لعودة الحياة إلى المناطق الجافة.

وأكدت وزارة الموارد المائية ذلك في بيان تناقلته وسائل إعلام عدة، واطلعت عليه صحيفة «المدى»، جاء فيه أن «موجة الأمطار والسيول التي تجتاح البلاد ستسهم في تعزيز الخزين المائي، وتغمر الأهوار، وتعمل على دفع اللسان المحلي في شط العرب».

وأكد ناشطون ومهتمون بالشأن البيئي والمائي في محافظة ميسان أن نسب المياه الواردة عبر السيول كانت جيدة وعالية، مع توقع استمرار وورودها لأكثر من يوم بسبب استمرار تساقط الأمطار على المرتفعات في الجانب الإيراني. وفي هذا السياق، قال المستكشف والناشط البيئي أحمد جاسم لصحيفة «المدى» إن «مناسيب المياه الواردة عن طريق السيول عالية، وستستمر لمدة يومين بعد نهاية الأمطار على الأقل، وفق التقديرات، بسبب تساقط الأمطار في الجانب الإيراني، وستستفيد منها مناطق محافظة ميسان».

وأضاف جاسم أن «استغلال هذه الكميات من خلال إنشاء خزانات للمياه والاستفادة من السيول قد يسهم في تجاوز أزمة الجفاف، خصوصاً في فصل الصيف، كما حدث في السنوات السابقة». وشدد على أن مياه السيول والأمطار، إلى جانب الحصص المائية، ستشكل معاً أهم واقع تغذية الأهوار الجافة بالمياه وإعادة الحياة إليها تدريجياً، موضحاً أن «وصول مياه السيول إلى الأهوار سيقيّنها مستقرة عند هذه المناسيب، إضافة إلى الحصص المائية الواردة من نهر دجلة عبر الأنهار المغذية، ما يشكل مناسيب لا بأس بها».

من جانب متصل، أشار ناشطون ومهتمون بشؤون المياه في ميسان إلى عدم استغلال نسب المياه العالية في إغمار مساحات الأهوار الجافة المتضررة من موسم الجفاف، مطالبين بتوجيه مياه السيول الواردة من الحدود والمرتفعات الشرقية للمحافظة نحو الأهوار، وعدم إطلاقها باتجاه نهر دجلة باعتبارها من حصص المحافظة. وفي هذا الشأن، قال الناشط الأهواري مرتضى

الجنوبي لصحيفة «المدى» إن «محافظة ميسان تلقت كميات كبيرة من المياه بسبب غزارة الأمطار، إضافة إلى سيول وردت عبر مسالك عدة، منها نهر الطيب والدويريج، وأخرى من مناطق شمال المحافظة، خصوصاً ناحية علي الغربي، والتي تتجه نحو عمود نهر دجلة، في حين يفترض أن تكون من حصص ميسان وتوجه إلى أهوارها، مع الإبقاء على الحصص المائية لمحافظة البصرة دون أي تلاعب».

وفي السياق نفسه، أكد أكاديميون من أبناء المحافظة أن تصريف المياه بهذه الطريقة يؤدي إلى عدم استفادة الأهوار منها، وقال الأكاديمي سعد رسن لصحيفة «المدى» إن «تصريف مياه السيول الواردة من مهارب التمشاثير وجلات نحو قضاء علي الغربي، ومن ثم إلى نهر دجلة عبر نهر أنشئ سابقاً، يؤدي إلى ذهاب المياه باتجاه شط العرب والخليج العربي، في وقت لا تزال فيه الحصص المقررة من نهري المشرع والكحلاء على حالها، ولم تفتح سدودهما بشكل كامل لتوجيه المياه نحو الأهوار».

وأضاف رسن أن «مياه السيول التي تصب مباشرة في أهوار السناف، ولا سيما الواردة عبر نهري الطيب والدويريج، تتجه إلى أهوار السودة ثم إلى هور الحويضة، قبل أن تعود إلى نهر دجلة عبر مهارب وأنهار تنقل المياه من الحويضة، خصوصاً عبر منفذي الكسارة والسويب».

ورغم أن كميات الأمطار والسيول الواردة إلى المحافظة لا تكفي لإغمار مساحات الأهوار الجافة بالكامل، أسوة ببقية سدود العراق، وفق ما أشار إليه مرصد العراق الأخضر في بيان اطلعت عليه صحيفة «المدى»، والذي أوضح أن «ملء السدود لا يعتمد فقط على هطول الأمطار المباشر، بل على عوامل عدة، منها تدفق الأنهار، والتبخر، والإطلاقات المائية للري والكهرباء». إضافة إلى السدود التركية والإيرانية، فإن هذه الكميات تمثل بصيص أمل لسكان المناطق المتضررة.

وفي هذا الإطار، قال أحمد جاسم إن «وصول المياه، حتى وإن كانت بنسب قليلة، سيحافظ على الأهوار وشكلها وتنوعها الإحيائي، ويُبقي السكان في مناطقهم، إذ إن تساقط الأمطار وورود السيول يدفع كثيرين من سكان الأهوار إلى التراجع عن قرار الهجرة إلى مناطق أخرى». كما أشارت مواقع إعلامية محلية إلى أن الموجة المطرية وما رافقها من جريان السيول أُنغشت أمال سكان الأهوار، وأسهمت في تكوين برك ومستنقعات أعادت الحياة إلى أجزاء منها، بانتظار موجات مطرية جديدة.



# تفاهمات معلقة على ضوء أخضر شيوعي وكردي

# سباق محتدم ؛ مفاوضات صعبة لتحديد

# رئيس البرلمان القادم

### □ بغداد/ تميم الحسن

النفوذ داخل معادلة تشكيل السلطة.

يقترب ما بات يُعرف بـ«الإطار السني» من لحظة اختيار رئيس جديد للبرلمان. لكن الإعلان، على ما يبدو، لن يكون وشيكاً، إذ ما زال مرهوناً بموافقة بقية المكونات وشبكة تفاهمات أعقد مما تبدو عليه في العلن. «الإطار» الذي أعلن عن تشكيله قبل نحو شهر، يدير «صفقات» بشكل هادئ خلف الأبواب المغلقة، بحسب تعبير قيادي سني، فيما تتسرب معلومات تشير إلى أن محمد الحلبوسي، رئيس البرلمان السابق، يتقدم نحو ولاية ثالثة، رغم وجود منافسين أقوى يخوضون معركة لكس عودته. غير أن المشهد لا يخلو من مفاجآت محتلمة. أطراف سنية تقع خارج دائرة التفاوض ترى أن الرياح قد لا تجري كما يشتهي المتنافسون، خصوصاً بعد دخول واشنطن على خط تشكيل الحكومة. هذا التدخل، بحسب تقديرات تلك الأطراف، قد يعيد خلط الأوراق ويفتح الباب أمام اسم مختلف لرئاسة البرلمان.

وكشفت القوى السنية في تشرين الثاني الماضي، وبعد أيام فقط من إعلان نتائج الانتخابات، عن تشكيل تحالف جديد يشبه إلى حد كبير «الإطار التسيقي»، ضمّ قادة خمسة أحزاب سنية رئيسية مع عد مقاعد قد يتجاوز 70 نائباً، تقدمهم رئيس البرلمان السابق محمد الحلبوسي، زعيم حركة «تقدم» التي نالت الحصة الأكبر بين القوى السنية في البركان المنتخب (27 مقعداً)، ورئيس «تحالف السيادة» رجل الأعمال خميس الخنجر.

وعلى الفور، فتح التجمّع الذي أطلق على نفسه اسم «المجلس السياسي الوطني» ملف اختيار رئيس البرلمان، المنصب السني الأهم في معادلة الحكم. وجاء هذا التحرك بعد أسبوع واحد فقط من إعلان «الإطار التسيقي» نفسه الكتلة الأكبر داخل البرلمان، في إشارة قرأها مراقبون على أنها رد سياسي مباشر ومحاولة لموازنة

## النساء الأيزيديات بين الأسر والمخيمات؛ معركة طويلة لاستعادة الهوية والانتماء

### □ المدي/ سيزر جارو

بعد أكثر من عقد على الهجوم الذي نفّذه تنظيم «داعش» في آب 2014، وما رافقه من استعباد وتهجير جماعي للمكوّن الأيزيدي، لا تزال معركة إعادة بناء الهوية والذات التصدي الأعظم أمام آلاف النساء الأيزيديات العائدات من الأسر. هذه المعركة لا تقتصر على المسارات القانونية أو واقع المخيمات، بل تمتد إلى صراع يومي لاستعادة الإحساس بالانتماء والأمان في مجتمع مزقته الحرب والنزوح.

تعيش غالبية الناجيات الأيزيديات اليوم في مخيمات النزوح بإقليم كردستان، حيث تحولت سنوات اللجوء المؤقت إلى وضع شبه دائم. هذا الواقع يفاقم الشعور بفقدان الهوية، إذ تختزل حياة المرأة في توصيفات مثل «نازحة» و«ناجية»، بدلاً من التعامل معها كفرد فاعل داخل المجتمع.

تقول ميران شيخ خلف (45 عاماً)، وهي إحدى الناجيات المقيمت في مخيم للنازحين بهوك، في حديثها لـ«المدي»: «عندما عدنا، توقعنا العودة إلى منازلنا وأهلنا، لكننا وجدنا أنفسنا في خيمة. الخيمة تذكر دائم بالتهجير، والناس هنا ينظرون إلينا كـ(ناجيات)، وليس فقط كـ(ميران). هويتنا أصبحت محصورة بما مررنا به. كيف نربي أطفالنا على الحرية ونحن نعيش في هذا القفص».

ورغم الجهود المبذولة للبحث عن المختطفين، لا يزال مصير أكثر من 2700 شخص أيزيدي مجهولاً حتى اليوم. وخلال السنوات الأخيرة، تصاعد القلق مع تقارير متقطعة عن وجود عدد من المفقودين في مناطق مختلفة من سوريا وتركيا، ما أعاد فتح جروح لم تندمل. يشير جلال خليل، الناشط في هذا السياق، يشير جلال خليل، الناشط

في مجال توثيق الجرائم المرتكبة بحق الأيزيديين، في حديثه لـ«المدي»، إلى أن «عمليات التوثيق لا تزال مستمرة، إذ تصلنا إفادات جديدة حتى اليوم. بعض النساء يُعشر عليهن مصادفة في مخيمات شمال شرقي سوريا، لكن إجراءات التحقق من الهوية وإعادتهن إلى العراق معقدة جداً. الأزمة لم تنته بالتحريز، فكل ناجية تعود تبعث الأمل، لكنها في الوقت نفسه تذكرنا بالآلاف المفقودين الذين ما زال مصيرهم مجهولاً.

تتداخل أزمة الهوية مع أزمة العودة إلى سنجار، فبرغم تحرير القضاء، فإن غياب

الاستقرار الأمني والخدمي، وتعدد الإدارات الأيزيديين، في حديثه لـ«المدي»، أن «عمليات التوثيق لا تزال مستمرة، إذ تصلنا إفادات جديدة حتى اليوم. بعض النساء يُعشر عليهن مصادفة في مخيمات شمال شرقي سوريا، لكن إجراءات التحقق من الهوية وإعادتهن إلى العراق معقدة جداً. الأزمة لم تنته بالتحريز، فكل ناجية تعود تبعث الأمل، لكنها في الوقت نفسه تذكرنا بالآلاف المفقودين الذين ما زال مصيرهم مجهولاً.

تتداخل أزمة الهوية مع أزمة العودة إلى سنجار، فبرغم تحرير القضاء، فإن غياب

الاستقرار الأمني والخدمي، وتعدد الإدارات الأيزيديين، في حديثه لـ«المدي»، أن «عمليات التوثيق لا تزال مستمرة، إذ تصلنا إفادات جديدة حتى اليوم. بعض النساء يُعشر عليهن مصادفة في مخيمات شمال شرقي سوريا، لكن إجراءات التحقق من الهوية وإعادتهن إلى العراق معقدة جداً. الأزمة لم تنته بالتحريز، فكل ناجية تعود تبعث الأمل، لكنها في الوقت نفسه تذكرنا بالآلاف المفقودين الذين ما زال مصيرهم مجهولاً.

تتداخل أزمة الهوية مع أزمة العودة إلى سنجار، فبرغم تحرير القضاء، فإن غياب

نفسه يعاني من انقسام حول كيفية التعامل مع الناجيات وأطفالهن، وهو ما يدفع كثيرات إلى البقاء في المخيمات، مفضلات ما يمكن تسميته (المنفى الأمن) على (الوطن المزعق)».

إقرار «قانون الناجيات الأيزيديات» في آذار 2021 شكل خطوة مهمة نحو الاعتراف الرسمي بمعاناة النساء الأيزيديات، إضافة إلى السيكات والتركمانيات والمسيحيات. القانون نصّ على توفير رواتب شهرية وقطع أراض وفرص عمل، إلا أن تطبيقه لا يزال يواجه بطأً بيروقراطياً ومشكلات تتعلق بالمخصصات المالية.

في ظل إفلات الجناة من العقاب، يبقى صوت النساء الأيزيديات منخفضاً، لكنه يحمّل ثقلاً إنسانياً وتاريخياً كبيراً. إعادة بناء هويتهن تمثل مفتاحاً لإعادة بناء مجتمع بأكمله، وهي مسؤولية لا تقع على عاتقهن وحدهن، بل على الدولة والمجتمع، لإخراج هذه القصص من ظلال الخيام إلى فضاء الحياة والعدالة.

وتؤكد سوزان قاسم، المنسقة في إحدى منظمات المجتمع المدني العاملة مع الناجيات في سهل نينوى، في حديثها لـ«المدي»، أن «القانون مهم من حيث المبدأ، لكن تنفيذة بطيء ومحبط. الناجية لا تحتاج إلى راتب فقط، بل إلى مظلة اجتماعية تحميها من الوصم والنبد. نحن بحاجة إلى مراكز تعنى بإعادة بناء الهوية، وتعمل على تغيير نظرة المجتمع إلى الناجية بوصفها رمزاً للصوصود لا وصمة. كما يجب دمج الناجيات بشكل فعال في المؤسسات التعليمية والوظائف الحكومية لتعزيز شعورهن بالانتماء والمشاركة في بناء الدولة».

وتبرز في هذا السياق قضية أطفال الناجيات بوصفها أحد أعقد التحديات الدينية والاجتماعية والقانونية، إذ ترفض بعض الجهات الدينية الاعتراف بهؤلاء الأطفال، ما يعرقل إصدار وثائقهم الرسمية ودمجهم في المجتمع.

في ختام المشهد، يؤكد القاضي المتقاعد عدنان العبيدي، الخبير في شؤون العدالة الانتقالية، في حديثه لـ«المدي»، أن «العراق بحاجة إلى نموذج عدالة انتقالية شامل يتجاوز التعويضات المالية. المطلوب هو تفعيل محاكمات حقيقية لمرتكبي الجرائم وفق القانون العراقي، مع الاستفادة من كثرات إلى البقاء في المخيمات، مفضلات ما يمكن تسميته (المنفى الأمن) على (الوطن المزعق)».

إقرار «قانون الناجيات الأيزيديات» في آذار 2021 شكل خطوة مهمة نحو الاعتراف الرسمي بمعاناة النساء الأيزيديات، إضافة إلى السيكات والتركمانيات والمسيحيات. القانون نصّ على توفير رواتب شهرية وقطع أراض وفرص عمل، إلا أن تطبيقه لا يزال يواجه بطأً بيروقراطياً ومشكلات تتعلق بالمخصصات المالية.

انعقاد مؤتمر الدوحة 2025، بحسب بيانات رسمية للطرفين. وذكرت البيانات أن اللقاء تناول «ملفات وقضايا مشتركة بين البلدين والمنطقة»، مع تأكيد أهمية تشكيل الحكومة العراقية المقبلة بما يضمن تمثيلاً حقيقياً لجميع أطراف الشعب العراقي، ويعزز وحدة الموقف الوطني في مرحلة توصف بأنها من الأكثر حساسية.

#### «هدنة الضرورة»

لم يكن جلوس محمد الحلبوسي إلى طاولة واحدة داخل «الإطار السني» مع فئتي السامرائي، وخميس

الخنجر، وأيو مازن أحمد الجبوري — أحد أركان التحالف رغم غيابه عن مؤتمر الإعلان — خطوة سهلة أو قليلة الكلفة. فهؤلاء تبادلوا على مدى السنوات الأربع الماضية سيلاً من الاتهامات والشتائم العلنية، بلغت ذروتها خلال انتخابات 2025، ما جعل اجتماعهم أشبه بهدنة سياسية أكثر منه مصالحة حقيقية.

وبحسب قراءات سياسية، يُرجّح أن يكون هذا التحالف بطبيعته «مؤقتاً»، لا يتجاوز هدفه الأساسي التمثل في حسم تقاسم المناصب، قبل أن تعود الخلافات القديمة إلى الواجهة. بل إن التحالف، وهو لا يزال قيد التشكل،

واجه تحذيرات من جهات سنية بشأن وجود شخصية «غير موثوقة» داخله، في مؤشر مبكر على هشاشة التفاهمات التي بنى عليها. ورغم ذلك، أصرّ المجتمعون، وفق بيان صدر عقب الاجتماع التأسيسي، على تقديم «المجلس السياسي الوطني» بوصفه مظلة جامعة للقوى السنية، تتولى تنسيق المواقف وتوحيد الرؤى والقرارات إزاء الملفات الوطنية الكبرى، في وقت كانت فيه خريطة التحالفات في بغداد تُعاد صياغتها بسرعة لافتة.

وأكد قادة المجلس أن التكتل سيكون «منفتحاً على جميع الشركاء الوطنيين»، ومتمسكاً بما وصفوه بـ«الثوابت الجامعة» التي تضمن وحدة العراق واستقراره، وتحفظ حقوق جميع مكوناته دون استثناء، في رسالة واضحة إلى الداخل والخارج بأن السنة قرروا خوض مفاوضات تشكيل السلطة هذه المرة بصف واحد.

غير أن هذا المشهد، بنظر أطراف سنية أخرى، قد لا يستمر طويلاً. إذ يرى القيادي السني أثيل النجيفي، في حديث لـ«المدي»، أن المسار هذه المرة يتجه نحو سيناريو مختلف، بفعل دخول الولايات المتحدة على خط

التفاوض. النجيفي، القيادي في جبهة الإنقاذ والتنمية العراقية، والذي يؤكد أنه خارج مسار المفاوضات الحالية، يعتبر أن جوهر ما يجري لا يكمن فقط في ترتيب البيت السني، بل في الحوارات التي تدار داخل هذا الكوّن في ظل واقع عراقي «قد يكون مختلفاً»، نتيجة الضغوط الأميركية المتزايدة على الإطار الشيعي. ولهذا، يضيف النجيفي، فإن اللقاءات الأهم التي تستحق المتابعة هي تلك التي كان محورها إقليم كردستان، والتي كان من شأنها أن تقاهم سني-كردّي حقيقي يمكن أن ينقل العراق إلى مرحلة مختلفة، وهي مرحلة يحتاجها البلد بشدة في هذا الوقتيت.

## العراق يكسب دعوى دولية ويجنب دفع أكثر من 120 مليون دولار لشركة أميركية

### □ بغداد / المدي

أعلنت وزارة العدل العراقية، أمس الأحد، كسبها دعوى قضائية دولية جُنِّبَ البلاد دفع مبلغ مالي تجاوز 120 مليون دولار إلى شركة أميركية. وقالت الوزارة في بيان، إنها حققت «إنجازاً قانونياً مهماً بعد كسبها الدعوى المقامة من قبل شركة (واي أوك) الأميركية أمام القضاء في الولايات المتحدة، والتي طالبت فيها حكومة جمهورية العراق ووزارة الدفاع بمبالغ مالية كبيرة على خلفية عقد سابق».

وكانت الشركة قد أقامت دعواها للمطالبة بمبلغ 24 مليون دولار أميركي، إضافة إلى الفوائد التأخيرية، قبل أن تصدر المحاكم الأميركية بتاريخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 حكماً ابتدائياً يلزم الجانب العراقي بدفع مبلغ 120.338.399.17 دولاراً، فضلاً عن 10.909 دولارات من كل يوم تأخير بعد تاريخ العاشر من أيلول/سبتمبر 2019.

وأوضحت وزارة العدل العراقية أن «جهود قانونية متواصلة، تقدّم محامو الجانب العراقي بطعن استثنائي على الحكم، أسفر عن نقض القرار الصادر لصالح الشركة، واستمرار إجراءات النقاضي، بما في ذلك إحالة الملف إلى المدعي العام الأميركي». ووفقاً للبيان، «في تطور حاسم، صدر قرار نهائي بتاريخ 16 أيلول/سبتمبر 2025 يقضي برفض مطالبات شركة (واي أوك) بالكامل، وإلغاء الحكم السابق الصادر ضد العراق».

واعتربت وزارة العدل في بيانها أن «هذا القرار يمثل انتصاراً قانونياً بارزاً يعكس كفاءة المتابعة القانونية الدولية للوزارة، وأسهم بشكل مباشر في تجنبين الحكومة العراقية دفع مبلغ يناهز 120 مليون دولار أميركي، بما يعزز حماية المال العام ويؤكد فاعلية الدفاع القانوني عن مصالح الدولة في المحافل القضائية الدولية».





# خسارة متوقعة لـ300 ألف فرصة عمل بسبب تأخر مستحقات المشاريع الحكومية ومقاولو ذي قار يتظاهرون أمام الخضراء

كشف أكاديميون واتحاد المقاولين في محافظة ذي قار عن جانب من تداعيات تأخر صرف المستحقات المالية للشركات والمقاولين المتعاقدين على تنفيذ المشاريع الحكومية، مشيرين إلى أن الأزمة المالية باتت تهدد 500 شركة مقاولات في ذي قار بالإفلاس، فيما قرر أصحاب الشركات والمقاولون في جميع المحافظات العراقية تنظيم تظاهرة، اليوم الاثنين، أمام المنطقة الخضراء في بغداد.



□ ذي قار / حسين العامل

وقال رئيس اتحاد المقاولين في محافظة ذي قار، علي كاظم سلطان الجابري، لصحيفة «المدى»، إن «المستحقات المالية للمقاولين لم تُصرف منذ نحو سنة ونصف، رغم إنجاز مراحل متقدمة من العمل، أو إنجاز العمل بالكامل في حالات أخرى»، لافتاً إلى أن «ذلك انعكس على مجمل عمل الشركات التي اضطرت إلى إيقاف أعمالها، وكذلك على حركة السوق المحلية، إذ بات آلاف العاملين في المشاريع الحكومية عاطلين عن العمل، ناهيك عن تأثير توقف المشاريع على مستوى الخدمات»، وكشف الجابري أن «500 شركة ومقاول في ذي قار باتوا اليوم بحكم الملسين»، مبيناً أن «ما بذمة الجهات الحكومية لشركات المقاولات العاملة في المحافظة يُقدّر بنحو 500 مليار دينار»، ومتحدثاً عن «تسويق متواصل ووعود حكومية بإطلاق السلف لم يتحقق أي منها حتى الآن». وأضاف أن «هذا الأمر جعل الثقة معدومة بين الحكومة والقطاع الخاص، ولا سيما أن الأمر تكرر لأكثر من مرة»، مستذكراً «الأزمة المالية السابقة التي حصلت عام 2014 وما نجم عنها من أثار مدمرة أعادت شركات ومقاولين متعاقدين على تنفيذ المشاريع الحكومية إلى المرحلة الصفرية».

وأوضح الجابري أن «العديد من المقاولين أنفقوا جل أموالهم لتنفيذ المشاريع، واضطر عدد غير قليل منهم إلى بيع أملاكه بأبخس الأثمان لتسديد المستحقات المترتبة على شراء مواد العمل وأجور العمال والآليات الداخلة في تنفيذ المشاريع»، متطرقاً إلى «ما نتج عن ذلك من مشاكل ونزاعات بين أصحاب العمل والمتعاملين معهم بسبب الأزمة المالية»، وتسائل الجابري عن الأسباب التي دفعت الحكومة إلى «تورط المقاولين بمشاريع غير مضمونة التمويل»، مشيراً إلى أن «رئيس الوزراء، في بداية تسنمه المنصب، طلب

من الشركات العمل بنظام ثلاث وجبات يومياً لتسريع وتيرة الإنجاز»، مضيفاً أن الشركات أوفت بجميع التزاماتها، غير أن ما حصل شكل صدمة اقتصادية ومالية لأصحاب الشركات والقطاع الخاص وسوق العمل عموماً، بعدما قوبل هذا الإنجاز بعدم صرف المستحقات المالية المزممة ضمن عقود تنفيذ المشاريع».

وأكد رئيس اتحاد المقاولين أن «تظاهرة للمقاولين وأصحاب الشركات ستطلق اليوم

الاثنين أمام المنطقة الخضراء في بغداد، بمشاركة ممثلين عن جميع المحافظات». من جانبه، يرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة ذي قار، الدكتور نجم عبد طارش، أن «عدم تسديد مستحقات المقاولين وأصحاب الشركات من شأنه التسبب بأثار كارثية على حركة العمل ونشاط القطاع الخاص»، موضحاً في تدوينة نشرها على مدونته الشخصية وتابعتها «المدى»، أن «عدم قدرة وزارة المالية على تسديد مستحقات وديون

المقاولين العراقيين في نحو أربعة آلاف مشروع في عموم المحافظات يعد مشكلة تمتد أثارها الكارثية لتشمل قطاعات أخرى». وبين طارش أن «حجم الأموال المستحقة للمقاولين يتراوح بين 7 و9 تريليونات دينار، أي ما يعادل نحو 6 مليارات دولار»، لافتاً إلى أن «آثار الأزمة المالية على الشركات ستؤدي إلى حرمان عشرات الآلاف من فرص العمل»، موضحاً أن «كل تريليون دينار يوفر ما يقرب من 40 ألف فرصة عمل، ما يعني

خسارة نحو 300 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة»، وحذّر من انعكاس ذلك على القدرة الشرائية والناجم القومي الإجمالي وارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن فقدان الثقة بالنظامين المالي والنقدي في العراق». وأشار طارش إلى أن «تعطل المشاريع سيعرّض الكثير منها إلى التآكل والتلف والانهيار، ما سيسبب خسائر إضافية»، معتبراً أن «المشكلة ليست وليدة اللحظة، بل هي حصيلة أخطاء متراكمة وسلوكيات مالية

# مرصد بيئي؛ العراق يحتاج أكثر من 100 مليار متر مكعب لإعادة الخزين المائي إلى مستواه الطبيعي

□ بغداد / المدى

أعلن مرصد «العراق الأخضر» البيئي، أمس الأحد، أن العراق يحتاج إلى أكثر من 100 مليار متر مكعب من المياه لإمكانية إعادة الخزين المائي إلى وضعه الطبيعي. وقال المرصد في تقريره، إن كميات الأمطار التي هطلت على عموم مناطق العراق ليست بالمستوى المطلوب، موضحاً أن البلاد بحاجة إلى كميات مضاعفة من الأمطار خلال المرحلة المقبلة. وأكد التقرير أن حاجة العراق من المياه تتجاوز 100 مليار متر مكعب بعد انخفاض المناسيب في نهري دجلة والفرات، وزيادة الخزين المائي في السدود والنواظم التي وصلت إلى أدنى مستوياتها، مشيراً إلى أن كميات الأمطار الأخيرة لم ترفع المنسوب والخزين المائي سوى بنسبة تتراوح بين 2 و أ في المائة. وبين التقرير أن الأموار في المناطق الجنوبية لا تزال بحاجة إلى المزيد من الموجات المطرية لتحسين واقعها المائي وإعادتها إلى سابق عهدها، في ظل الجفاف الذي أصابها، ولا سيما خلال الصيف الماضي، ونوه المرصد إلى ضرورة استعادة الجهات الرسمية من هذه الموجات المطرية من أجل تحسين الخزين المائي وإمكانية التصرف به في المناطق التي تعاني من نقص المياه في المحافظات الجنوبية والوسطى. وتتفاقم أزمة الجفاف في العراق بشكل غير مسبوق، نتيجة قلة هطول الأمطار خلال السنوات الماضية بفعل التغير المناخي، إضافة إلى تراجع كميات المياه الواردة عبر نهري دجلة والفرات بسبب السياسات المائية لكل من إيران وتركيا، ولا سيما بناء السدود على المنابع وتحويل مسارات الأنهار، ما يهدد بوقوع كارثة إنسانية في البلاد. ويُعد العراق من بين أكثر خمس دول تضرراً من التغير المناخي، بحسب تقارير صادرة عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية معنية بهذا الشأن. وكان البنك الدولي قد ذكر في تقرير صدر نهاية عام 2022 أن العراق يواجه تحدياً مناخياً طارئاً، يستدعي التوجه نحو نموذج تنمية «أكثر اخضراراً ومراعاة للبيئة»، لا سيما من خلال تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الكربون. ووفقاً للتقرير، فإن العراق سيُكون بحاجة، بحلول عام 2040، إلى استثمارات تُقدّر بنحو 233 مليار دولار لاستجابة إلى احتياجاته التنموية الأكثر إلحاحاً، في إطار الشروع بنمو أخضر وشامل، بما يعادل نحو 6 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي سنوياً. وكان المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان قد أفاد مؤخراً بأن العراق فقد نحو 30 في المائة من الأراضي الزراعية المنتجة للمحاصيل خلال السنوات الثلاثين الماضية، نتيجة التغيرات المناخية.

□ بغداد / المدى

أعلن مرصد «العراق الأخضر» البيئي، أمس الأحد، أن العراق يحتاج إلى أكثر من 100 مليار متر مكعب من المياه لإمكانية إعادة الخزين المائي إلى وضعه الطبيعي. وقال المرصد في تقريره، إن كميات الأمطار التي هطلت على عموم مناطق العراق ليست بالمستوى المطلوب، موضحاً أن البلاد بحاجة إلى كميات مضاعفة من الأمطار خلال المرحلة المقبلة. وأكد التقرير أن حاجة العراق من المياه تتجاوز 100 مليار متر مكعب بعد انخفاض المناسيب في نهري دجلة والفرات، وزيادة الخزين المائي في السدود والنواظم التي وصلت إلى أدنى مستوياتها، مشيراً إلى أن كميات الأمطار الأخيرة لم ترفع المنسوب والخزين المائي سوى بنسبة تتراوح بين 2 و أ في المائة. وبين التقرير أن الأموار في المناطق الجنوبية والوسطى والأهوار، وتقلص الخطة الزراعية الشتوية لهذا العام إلى أدنى مستوياتها. وتابع المرصد أن كميات الأمطار التي هطلت مؤخراً لا تعد كبيرة قياساً بحجم الجفاف الذي أصاب العراق، ولا سيما خلال السنة الحالية، مشيراً إلى أن الأزمة المائية قد تتفاقم خلال الصيف المقبل لتصل إلى مياه الشرب، وقد تشمل العاصمة بغداد ضمن المحافظات المتأثرة، وشهدت المدن العراقية خلال الأيام الماضية موجة من الأمطار الغزيرة، جاءت في وقت حاسم لتعويض النقص الكبير في الخزين المائي بعد سنوات من الجفاف وشح الموارد. وكانت وزارة الموارد المائية قد أكدت مؤخراً أن موجة الأمطار والسيول التي اجتاحت البلاد ستسهم في تعزيز الخزين المائي، وتغمر الأهوار، وتعمل على دفع اللسان الملحي في شط العرب، معتبرة هذه الموجة «فرصة» لتعويض مواسم الجفاف وقلة الإيرادات. وقالت الوزارة في بيان إن الخزين المائي في السدود ارتفع بأكثر من 700 مليون متر مكعب بفضل الأمطار الغزيرة والمتوسطة التي شهدتها مختلف المحافظات، إلى جانب تغذية بحيرة الرطار بأكثر من 200 مليون متر مكعب بعد انقطاع التغذية لعدة مواسم، فضلاً عن دعم مناطق الأهوار وزيادة نسب الإنعمار فيها. وأشارت الوزارة إلى أن ذلك أسهم أيضاً في تحسين بيئة شط العرب ودفع اللسان الملحي عبر توجيه كميات مسيطر عليها من المياه، فضلاً عن تأمين الاحتياجات المائية لموسم الري الشتوي الحالي في معظم المحافظات، بما يدعم الإنتاج الزراعي. كما ذكرت الوزارة أن الأمطار والسيول الأخيرة ساهمت في تخفيض الكميات المطلقة من السدود والخزانات، وهو ما أسهم بشكل واضح في تعزيز الخزين المائي الحي وإطالة عمره، رغم أن هذه

في ناحية شيخ سعد».

من جانبه، قال مدير ناحية شيخ سعد، أحمد طارق الهماش، إن «المناطق الحدودية في الناحية، ابتداءً من محور الشهابي وغربية ومنطقة خزينة، شهدت تدفق موجات من السيول الإيرانية بتصاريف مختلفة تبعاً لشدة الأمطار في المناطق الحدودية». وأضاف: «كنا نراقب تلك السيول بدقة كما كانت هناك مشاركة لمحافظ واسط بالحضور ميدانياً إلى مناطق تدفق السيول وتعزيز الناحية بالآليات التخصصية لفتح المنافذ المغلقة والأنهار التي تعرضت أكتافها للانزلاقات سابقاً». وذكر أن «هذه الموجة من السيول تحصل لأول مرة في موسم الشتاء الحالي وكانت تحت السيطرة، وقد مُرّرت إلى نهر دجلة بسهولة كونها سيولاً بسيطة ولم تقارن بما حصل في السنوات السابقة، حيث اجتاحت السيول مناطق وقرى بأكملها وأخذت تهدد الطريق العام كوت-ميسان لولا الجهد الكبير لتصريفها إلى دجلة». وطالب الهماش الحكومة الاتحادية ووزارة الموارد المائية «بضرورة إنشاء سدود صغيرة في المناطق الحدودية لحصاد مياه السيول والسيول ووضعها تحت السيطرة لغرض الاستفادة منها في أوقات الشحّة». ويقول مستشار محافظ واسط لشؤون الموارد المائية، علي حسين حاجم، إن «مياه السيول التي تدفقت مؤخراً باتجاه محافظة واسط خفيفة مقارنة بما حصل في السنوات الماضية، ومسيطر عليها تماماً ولا تشكل أي تهديد على جميع المستويات». وأضاف: «ينبغي على الحكومة التفكير جدياً بكيفية الاستفادة من تلك السيول من خلال إنشاء سدود في المناطق الحدودية وإقامة منشآت تحكّم وتوزيع منتظمة ومحسوبة علمياً، وبذلك يمكن الاستفادة من مياه نهر دجلة لسقي الأراضي هناك». ويذكر أن حوالى 80 بالمئة من الأراضي الزراعية والبساتين في المناطق الحدودية مع إيران تعاني الجفاف نتيجة قطع مياه نهر الكلال من قبل الجانب الإيراني عبر إنشاء سدود خزنية كبيرة للمياه هناك، ما أدى إلى تراجع المساحات الزراعية وهجرة عدد كبير من الفلاحين نحو المدن.

ناحية شيخ سعد».

من جانبه، قال مدير ناحية شيخ سعد، أحمد طارق الهماش، إن «المناطق الحدودية في الناحية، ابتداءً من محور الشهابي وغربية ومنطقة خزينة، شهدت تدفق موجات من السيول الإيرانية بتصاريف مختلفة تبعاً لشدة الأمطار في المناطق الحدودية». وأضاف: «كنا نراقب تلك السيول بدقة كما كانت هناك مشاركة لمحافظ واسط بالحضور ميدانياً إلى مناطق تدفق السيول وتعزيز الناحية بالآليات التخصصية لفتح المنافذ المغلقة والأنهار التي تعرضت أكتافها للانزلاقات سابقاً». وذكر أن «هذه الموجة من السيول تحصل لأول مرة في موسم الشتاء الحالي وكانت تحت السيطرة، وقد مُرّرت إلى نهر دجلة بسهولة كونها سيولاً بسيطة ولم تقارن بما حصل في السنوات السابقة، حيث اجتاحت السيول مناطق وقرى بأكملها وأخذت تهدد الطريق العام كوت-ميسان لولا الجهد الكبير لتصريفها إلى دجلة». وطالب الهماش الحكومة الاتحادية ووزارة الموارد المائية «بضرورة إنشاء سدود صغيرة في المناطق الحدودية لحصاد مياه السيول والسيول ووضعها تحت السيطرة لغرض الاستفادة منها في أوقات الشحّة». ويقول مستشار محافظ واسط لشؤون الموارد المائية، علي حسين حاجم، إن «مياه السيول التي تدفقت مؤخراً باتجاه محافظة واسط خفيفة مقارنة بما حصل في السنوات الماضية، ومسيطر عليها تماماً ولا تشكل أي تهديد على جميع المستويات». وأضاف: «ينبغي على الحكومة التفكير جدياً بكيفية الاستفادة من تلك السيول من خلال إنشاء سدود في المناطق الحدودية وإقامة منشآت تحكّم وتوزيع منتظمة ومحسوبة علمياً، وبذلك يمكن الاستفادة من مياه نهر دجلة لسقي الأراضي هناك». ويذكر أن حوالى 80 بالمئة من الأراضي الزراعية والبساتين في المناطق الحدودية مع إيران تعاني الجفاف نتيجة قطع مياه نهر الكلال من قبل الجانب الإيراني عبر إنشاء سدود خزنية كبيرة للمياه هناك، ما أدى إلى تراجع المساحات الزراعية وهجرة عدد كبير من الفلاحين نحو المدن.





# بريطانيا تفرض عقوبات على قادة قوات الدعم السريع في السودان

□ ترجمة/ المدى

## فرضت المملكة المتحدة عقوبات على أربعة من كبار قادة قوات الدعم السريع شبه العسكرية في السودان ، من بينهم نائب القائد عبد الرحيم حمدان دقلو، متهمه بإهم بتدبير عمليات قتل جماعي، وعنف جنسي منهجي، وهجمات متعمدة على المدنيين خلال الهجوم الذي شنتّه قوات الدعم السريع لأشهر على مدينة الفasher.

فرضت المملكة المتحدة عقوبات على أربعة من كبار قادة قوات الدعم السريع شبه العسكرية في السودان ، من بينهم نائب القائد عبد الرحيم حمدان دقلو، متهمه بإهم بتدبير عمليات قتل جماعي، وعنف جنسي منهجي، وهجمات متعمدة على المدنيين خلال الهجوم الذي شنتّه قوات الدعم السريع لأشهر على مدينة الفasher.

## وتصغ هذه الخطوة الضغوط الدولية على أحد أكثر الشخصيات نفوذاً في هرم قيادة قوات الدعم السريع، وتمثل المرة الثالثة التي يُفرض فيها الحظر على عبد الرحيم دقلو، بعد إدراجه سابقاً على قوائم العقوبات الأميركية وغيرها من الحكومات الغربية.

وتأتي العقوبات أيضاً بعد أقل من شهر على إدراج الاتحاد الأوروبي لعبد الرحيم على القائمة السوداء بسبب دوره في حملة دارفور، حيث قال إنه «لعب دوراً محوريا في حملة قوات الدعم السريع في دارفور».

عبد الرحيم، وهو شقيق قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو المعروف باسم «حميدتي»، يخضع بالعقوبات أميركية، إلى جانب حميدتي وشقيقهما الأصغر الغوني دقلو، بسبب أدوارهم في توجيه عمليات قوات الدعم السريع والإشراف على شبكات مليشياوية متورطة في فظائع في أنحاء دارفور. وقالت الحكومة البريطانية: "توجد أسباب معقولة للاشتباه في أن [عبد الرحيم] متورط أو كان متورطا في عمليات قتل جماعي للمدنيين، وعمليات إعدام ذات طابع عرقي، وعنف جنسي منهجي بما في ذلك الإغتصاب الجماعي،

وعمليات خطف مقابل فدية، واعتقالات تعسفية، وهجمات على المرافق الصحية والعاملين في المجال الإنساني".

وتأتي العقوبات البريطانية بعد أقل من شهرين على سيطرة قوات الدعم السريع على مدينة الفasher، عاصمة ولاية شمال دارفور وآخر معقل عسكري رئيسي للجيش السوداني في الإقليم. سقطت المدينة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، منهية حصارا دام ١٨ شهرا، وأدى إلى انهيار الفرقة السادسة مشاة التابعة للقوات المسلحة السودانية، التي صمدت تحت تطويق شديد وهجمات متكررة من قوات الدعم السريع. وفي الأيام التي أحاطت بسقوط المدينة، قتل آلاف المدنيين والجنود والمقاتلين السابقين على طرق الفرار. وداخل المستشفيات، وعلى أطراف الفasher. وتظهر صور الأضرار الصناعية

التي راجعها «سودان وور مونيتور»، إلى جانب شهادات ناجين ومقاطع فيديو صوّرها مقاتلو قوات الدعم السريع، مشاهد لعمليات إعدام جماعية، وعمليات قتل منهجة للرجال الفارين، وإطلاق نار داخل المرافق الطبية، وهي أنماط من العنف شبيهها محلولن إنسانيون بـإبادة جماعية على مستوى رواندا». وصل عبد الرحيم إلى الفasher بعد يومين من سيطرة قوات الدعم السريع على المدينة، ليصبح أول قائد رفيع في قوات الدعم السريع يدخلها. وقد وضعه وجوده في موقع قريب مباشرة من الفظائع التي ارتكبت أثناء السيطرة على المدينة وبعدها. وتشير التقييمات الأولية التي أجراها «سودان وور مونيتور»، ومنظمات بحثية مستقلة إلى أن عدد القتلى بلغ عدة آلاف، بينهم مدنيون وجنود جُزئوا من سلاحهم

وأعدموا بعد استسلامهم. العملياتية الشاملة على وحدات قوات الدعم السريع في دارفور، أساسا مركزيا لاستنتاج الحكومات الغربية بأنه يتحمل مسؤولية قيادية عن الانتهاكات. وكان هذا الاستنتاج عاملا رئيسيا في فرض العقوبات البريطانية الأخيرة، مضيفا مزيدا من الضغط الدولي على قيادة قوات الدعم السريع.

وشملت العقوبات البريطانية أيضاً كلاً من جدو حمدان أحمد، وهو قائد قوات الدعم السريع في شمال دارفور، وتيجاني إبراهيم موسى محمد، وهو قائد ميداني، والفتح عبد الله إريس (المعروف أيضا باسم أبو لولو)، الذي ظهر في عدة مقاطع فيديو وهو يقتل أسرى غير مسلحين.

# كيف سترد روسيا على قرار الاتحاد الأوروبي استخدام أصولها السيادية؟

□ دولي / المدى

أعلن البنك المركزي الروسي أنه رفع دعوى قضائية على شركة الإبداع البلجيكية "يوروكلير"، التي تتحفظ بمعظم احتياطاتها روسيا المجعدة داخل الاتحاد الأوروبي.

وجاء هذا التحرك عقب موافقة الاتحاد الأوروبي على تجميد نحو ٢١٠ مليارات يورو (٢٤٦ مليار دولار) من الأصول السيادية الروسية طالما دعت "الحاجة"، بدلا من آلية التصويت السابقة التي كانت تفرض تهديد قرار التجميد كل سنة أشهر. ووصف البنك المركزي الروسي خطط الاتحاد الأوروبي بأنها "غير قانونية"، معتبرا أنها تنتهك مبادئ الحصانة السيادية للأصول، ومؤكدا أنه سيحدد مبلغ التعويض "استنادا إلي قيمة الاحتياطات نفسها، فضلا عن الأرباح الفائتة".

كما شدد البنك على أنه "يحتفظ بحقه، دون إشعار مسبق، في تطبيق جميع سبل الانتصاف والضمانات القانونية المتاحة"، في حال دعم أو تنفيذ أي من المبادرات التي اقترحها الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن. من جانبه، أعرب الممثل الخاص للرئيس الروسي، كيريل يميترتيف، عن ثقته بأن محاولات بروكسل "لسرقة" الأصول الروسية يمكنها أن "تقوض النظام المالي العالمي برمته".

ويُزيل الإجراء الأوروبي الجديد خطر رفض المجر وسلوفاكيا تهديد التجميد في أي وقت، وهو ما كان قد يجبر الاتحاد الأوروبي على إعادة الأموال إلى روسيا في حال تعثر التوافق السياسي داخل الكتلت. كما يهدف القرار إلى إقناع بلجيكا بدعم خطة الاتحاد الأوروبي لاستخدام الأموال الروسية المجعدة لتقديم قرض لأوكرانيا يصل إلى ١٦٥ مليار يورو (١٩٣.٦٦ مليار دولار)، لتغطية احتياجاتها خلال عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧.

### أساس قانوني

ومن وجهة النظر الأوروبية، تعد هذه الخطوة ضرورية لإرساء أساس قانوني لاستخدام هذه الأموال، أو عائلاتها، لصالح أوكرانيا، بدلا من مصادرتها كاملا. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أن القانون يحظر إعادة الأموال إلى البنك المركزي الروسي "إلى حين توقف روسيا يدوانها على أوكرانيا وتعويضها عن الأضرار"، وفقا لبيانه الرسمي. وتشير البيانات إلى أن معظم هذه الأموال مودعة في بلجيكا، إذ يوجد الجزء الأكبر منها، نحو ١٨٥ مليار يورو (٢١٧,١٣ مليار دولار)، في مركز إيداع الأوراق المالية التابع لشركة "يوروكلير" في بروكسل، في حين أودع الجزء المتبقي في بنوك

خاصة بدول أخرى داخل الاتحاد الأوروبي.

وعقب اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، جُمّد الاتحاد الأوروبي ودول مجموعة السبع ما يقارب نصف احتياطاتها روسيا فيها من الذهب والعملات الأجنبية، وتقدر قيمتها الإجمالية بنحو ٣٠٠ مليار يورو (٣٥٢,١١ مليار دولار).

ووفقا للمفوضية الأوروبية، جرى تحويل ١٨,١ مليار يورو من عائدات هذه الأصول المجعدة إلى كيبف في الفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٥.

ويرى مراقبون روس أن قرار البنك المركزي الروسي برفع الدعوى القضائية جاء بعد مفاوضات مطولة وغير مثمرة مع الجانب الأوروبي، في خطوة تهدف إلى إعادة القضية إلى مساره القضائي، تمهيدا لاتخاذ مزيد من الإجراءات لاحقا.

### أوراق الرد

ووفقًا للخبير في القانون الدولي فلاديمير مكسيموف، يتعين على الاتحاد الأوروبي الانتقال إلى المرحلة الثانية من عملية مصادرة الأصول، وذلك خلال قة الاتحاد المقررة يومي ١٨ و١٩ من الشهر الحالي، من أجل الموافقة على تخصيص "قرض تعويضات" لكيبف بضمان أصول روسية مجمدة.

ويوضح مكسيموف، أن مسؤولي الاتحاد الأوروبي قد يواجهون عقبة أساسية، إذ إن تجميد الأصول على الأمد الطويل لا يعني بالضرورة وجود توافق سياسي وقانوني على منح القرض المقترح لأوكرانيا خلال القعة.

وحسب المتحدث، فإن روسيا ستفقد، مع ذلك، إمكانية الوصول إلى احتياطاتها السيادية في أوروبا لأجل غير مسمى، وهو ما يُعد انتهاكا صريحًا لمبادئ الحصانة السيادية للأصول.

ويؤكد الخبير أن موسكو ستلجأ إلى جميع السبل القانونية المتاحة للعلن في إجراءات الاتحاد الأوروبي وشركة "يوروكلير" في المحاكم الروسية والدولية، إضافة إلى استخدام القرار الأوروبي كمرجعية قانونية لتبرير الاستيلاء على الأصول الغربية، باعتبارها تعويضا عن الأضرار.

ويحذر مكسيموف من أن عواقب مصادرة الأموال ستكون سلبية على النظام المالي العالمي ككل، وقد تفتح الباب لإجراءات انتقامية روسية، خاصة في ظل وجود معارضة داخلية داخل الاتحاد الأوروبي نفسه. فقد أعربت دول مثل المجر وسلوفاكيا وبلجيكا وإيطاليا ومالطا عن مخاوفها من هذه المخاطر، مطالبة بضمانات واضحة لاحترام القانون الدولي.

□ دولي / المدى

لليوم الثاني على التوالي شهد حي علي باي بمدينة القيروان وسط تونس اشتباكات ليلية عنيفة بين شبان من الحي وقوات الأمن على خلفية وفاة الشاب نعيم البريكي متأثرا بإصابات بليغة خلفها اعتداء عناصر من عليه منذ شهرين، وفق ما تؤكد عائلته. وقد استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين الذين رشقوها بالحجارة وأحرقوا العجلات المطاطية، حسب ما نقلته وسائل إعلام محلية تونسية ونشره نشطاء على صفحاتها.

### مطاردة أمّية

ووفق فيديو نشره أحد أقارب الشاب البريكي على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن البريكي كان على دراجته النارية ولم يمتلك لأوامر الشرطة بالتوقف لأنه لا يملك وثائق قانونية، فتعرض للمطاردة. وأضاف أن السيارة الأمية ضربت الدراجة "عدا" وأسقطت البريكي أرضا ثم اعتدى عليه ٤ عناصر أمن جسديا، ونقلوه إلى المستشفى لتدهور حالته.

وأوضح المصدر نفسه أن البريكي (٣٠ عاما) هرب من المستشفى وعاد إلى منزله لكن وضعه الصحي تدهور فأعادته أسرته إليه مجددا، وقد أصيب بنزف داخلي في المخ جراء الضرب الشديد الذي تعرض له. وبعد أيام من مكوثه في المستشفى توفي نعيم، وقد أكدت شقيقته أماني البريكي عبر صفحتها على فيسبوك أن الصورة المتداولة لإصابة أخيهما في الرأس تعود له وقد وثقها بنفسه قبل وفاته، وطالبت بأخذ حقه.

### القبضة الأمنية

تعليقا على ذلك، يقول الناشط السياسي طارق عمراني، إن الحادثة تأتي في سياق اتسم بالتضييق على الحريات وعودة "القبضة الأمنية" خاصة مع تسجيل حالات وفيات غامضة داخل السجون التونسية خلال الأشهر القليلة الماضية بحسب ما وثقته منظمات حقوقية التي حذرت من استفحال ظاهرة «الإفلات من العقاب».

كما جاءت-وفقا له- في إطار "القمع المفرط" للاحتجاجات على غرار محافظة قابس (جنوب) ومنطقة المزونة بسبدي بوزيد (وسط) حيث اختارت السلطة المقاربة الأمنية لمعالجتها، مع مخاوف من عودة ممارسات "الدولة البوليسية"



وقالت وزيرة الخارجية البريطانية إيفيت كوبر إن الفظائع "ترك ندوبا في ضمير العالم"، مضيفة أن لندن ستواصل ملاحقة القادة «الذين تلطخت أيديهم بالدماء» مع توسيع المساعدات الإنسانية للمدنيين العالقين بسبب القتال.

وأضافت كوبر بقولها: «الفظائع التي تجري في السودان مروعة إلى حد أنها تترك ندوبا في ضمير العالم. فالألة الساحقة على الجرائم الشنيعة — الإعدامات الجماعية، والتجويع، والاستخدام المنهجي والمقصود للاغتصاب كسلاح حرب — لا يمكن ولن تمر دون عقاب». ومضت بالقول: «العقوبات التي فرضت اليوم على قادة قوات الدعم السريع تستهدف مباشرة أولئك الذين تلطخت أيديهم بالدماء، بينما ستوفر حزمة مساعداتنا المعززة دعما منقذاً للحياة لمن يعانون. لن نخض المملكة



يشار إلى أن المرصد التونسي الاجتماعي (منظمة غير حكومية) أفاد -عبر موقعه الإلكتروني- أن شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٥ سجل ٥٨٩ تحركا احتجاجيا بزيادة بنسبة ٨٠٪ عن ٢٠٢٤، حيث بلغ مجموع الاحتجاجات منذ بداية العام الجاري ٤٨٣٨.

وحسب المصدر نفسه، فإن المظاهرات السياسية والمدنية تقدمت لأول مرة على الاجتماعية والاقتصادية، وشهد الشهر ذاته "تضييقا واسعا على المجتمع المدني ووسائل الإعلام وتعليق عمل مؤسسات جمعيات".

تأتي حادثة القيروان في سياق سياسي يوصف بأنه غير مسبوق في تاريخ تونس الحديث، منذ إعلان الرئيس قيس سعيد إجراءاته الاستثنائية في ٢٥ يوليو/تموز ٢٠٢١، والتي يرى معارضوه أنها مثلت إعلان حرب على خصومه السياسيين. ويحمله منتقدوه مسؤولية إضعاف مؤسسات الدولة، بعد حل البرلمان واعتماد دستور جديد، وما رافق ذلك من تعميق الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، دون تقديم حلول واقعية أو تشارقية، وفي المقابل، يؤكد أنصاره أن سعيد يضع أسس مرحلة جديدة ويعمل على تصحيح مسار الثورة التي يعتبرونها قد سقرت.



الهدف من الآراء التي تطرح في هذه الصفحة، والمقالات التي يعاد نشرها، هو للاطلاع على الرأي الآخر مهما انطوى على اختلاف

# هل ستعيد التشكيلة الوزارية الجديدة بناء التعليم العالي في العراق؟

يضع العراقيون امالا كبيرة على التشكيلة الوزارية الجديدة، المرتقب اعلانها قريبا، لتبني اصلاحات جذرية في مؤسسات الدولة، وعلى راسها التعليم العالي، فهذا القطاع الذي كان يوما ما منارة للعلم والمعرفة في المنطقة، اصبح اليوم رمزا للتدهور والفساد، حتى باتت الجامعات العراقية عاجزة عن اداء دورها الطبيعي في انتاج المعرفة وتخريج الكفاءات. ان اعادة بناء التعليم العالي ليست ترفا سياسيا او شعاعرا انتخابيا، بل ضرورة وجودية لاتخاذ مستقبل العراق العلمي والاقتصادي، واعادة الاعتبار لدور الجامعة كمحرك للتنمية الوطنية.

تؤكد البيانات الرسمية حجم الأزمة، إذ اشار تقرير مجلس النواب العراقي لعام 2023 الى ان عدد طلبة الدراسات الأولية تجاوز المليون طالب، نصفهم تقريبا في الجامعات الأهلية، وهو ما يعكس خلا خطيرا في التوازن بين التعليم الحكومي والأهلي. وكشفت هيئة النزاهة الاتحادية عام 2024 أن عشرات الجامعات والكليات الأهلية لم تسدد حصتها من الإيرادات منذ سنوات وان معظمها يعمل بمستوى كئيب لا جامعة، داعية إلى تعديل قانون التعليم الأهلي رقم 25 لسنة 2016.

هذه الحقائق الرسمية تتقاطع مع ما طرحته في مقالتي النقدية حول التعليم العالي، حيث شددت على أن التوسع غير المنضبط في الجامعات الأهلية أدى إلى فقدان القيمة المعنوية للشهادات وانتشار ما وصفته بـ"الأمية المخفية"، كما تناولت في تحليلاتي أثر الفساد وضعف التشريعات على انهيار البنية الجامعية. وإلى جانب ذلك، تناولت مقالات أكاديمية وإعلامية أخرى مثل ما نشر في "الحوار المتصدن" ومجلة "صوتها" و "الهدى" واقع الجامعات الأهلية بوصفه نموا سريعا يثير الجدل حول جودة التعليم، مؤكدة أن معظم هذه المؤسسات تأسست بعد 2003 بشكل غير مدروس، الأمر الذي عمّق الأزمة وأفقد التعليم العالي رصانته العلمية.

ان السؤال المطروح اليوم ليس ما اذا كانت الحكومة الجديدة ستبنتى اصلاحات شكلية، بل ما اذا كانت ستجرؤ على مواجهة جذور الأزمة: التسييس والفساد وضعف التمويل وغياب الجودة. فيدون معالجة هذه القضايا، سيظل التعليم العالي في العراق مجرد مؤسسة متعثرة، عاجزة عن مواكبة

متطلبات التنمية او المنافسة اقليميا وعالميا. الإخطاء التي دمرت التعليم العالي في العراق لقد تحولت الجامعات العراقية، التي كانت يوما ما منارات للعلم والمعرفة، الى مؤسسات متصدعة اشبه بالمصانع الصدئة التي تنتج شهادات لا قيمة لها في سوق العمل. الأزمة ليست مجرد نقص في الامكانات، بل منظومة كاملة من الأخطاء والإختلالات التي ضربت اساس التعليم العالي:

- التسييس المفرط وتغييب الحريات الأكاديمية: الجامعات اصبحت ساحات نفوذ حزبي وطائفي، حيث يتم تعيين القيادات الأكاديمية على اساس الولاء لا الكفاءة. الاساتذة الذين يجروؤن على النقد يُعاقبون، والحريات الأكاديمية تكاد تكون معدومة. تقرير اليونسكو والاتحاد الأوروبي (2024) شدد على أن غياب الحوكمة الرشيدة في التعليم العالي العراقي يعيق التنمية المستدامة ويقوض استقلالية المؤسسات الأكاديمية.
- التمويل المحدود وسوء الادارة:

العراق من بين الدول التي لم تحقق اهداف التمويل الكافي للتعليم العالي، حيث لا تتناسب الميزانيات المرسودة مع حجم التحديات والاحتياجات الفعلية للجامعات. هذا النقص انعكس على صيانة البنى التحتية وتطوير المختبرات وتوفير التقنيات الحديثة. كما ان غياب البات شفافة لتوزيع الموارد أدى الى مشاريع شكلية بلا اثر ملموس، وهو ما اكدته تقارير UNESCO-UNEVOC.

- مناهج متحجرة لا تواكب العصر: لا تزال المناهج اسيرة عقود مضت، بعيدة عن متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، مما يفسر ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين. الاف الطلبة يخرجون سنويا دون امتلاك المهارات المطلوبة لسوق العمل المحلي والعالمي.
- بحث علمي زائف يركز على الكم لا النوعية: نتائج التصنيف العراقي للجامعات (2023) اظهرت ان 30% من التقييم يعتمد على البحث العلمي، لكن معظم الجامعات تركز على الكم لا النوعية، مما يعكس أزمة في جودة البحث. التركيز على التصنيفات العالمية التجارية والنشر الكمي حول البحث العلمي الى سباق شكلي بعيد عن معالجة مشاكل العراق الحقيقية، مثل المياه والتصحّر والطاقة والتلوّث. وفي هذا السياق،



محمد الربيعي

اشار الكثيرون ومنهم نقيب الأكاديميين العراقيين السابق، الى ان العديد من التصنيفات التي تتنافس عليها الجامعات العراقية هي "تجارية وهومية".

- التعليم الاهلي كأزمة وطنية:

وفق تقرير مجلس النواب العراقي (2023)، الجامعات الأهلية تستوعب أكثر من 50% من الطلبة الجدد، كثير منها مرتبط بمصالح سياسية او مالية. هذا التوسع غير المنضبط أدى إلى نقشي ظاهرة الشهادات السهلة والبحوث المشتراة، مما يمثل استخفافا خطيرا بقيمة التعليم العالي. بعض هذه المؤسسات تحولت إلى "أسواق لشهادات" بلا معايير. وهو ما يهدد الثقة بالشهادة العراقية محليا ودوليا. وقد أكد عدد من التدريسيين هذه المخاوف، مبينين ان الجامعات الأهلية تلجأ إلى مكاتب وهمية لترويج تصنيفاتهما وتحسين صورتها، مما يضل الطلبة وأولياء الأمور.

- مقارنة مع التجارب العربية الناجحة

- المغرب: اقرّ اصلاحا يمنح الجامعات استقلالية مالية وإدارية، مع إمكانية إنشاء شركات بحثية وشراكات مع القطاع الخاص.
- مصر: ضمن رؤية مصر 2030، تم تحديث المناهج وأدخل تخصصات جديدة مرتبطة بالتنمية الاقتصادية مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا المالية.
- الأردن: اعتمد استراتيجية "العناقيد"، حيث تخصص الجامعات في مجالات مرتبطة بالاقتصاد المحلي، مما عزز التكامل بين التعليم

ومهنية بحثة، بعيدا عن أي تدخل سياسي او ديني او مصالح ضيقة. تقرير اليونسكو والاتحاد الأوروبي شدد على أن غياب الحوكمة الرشيدة في التعليم العالي العراقي يعيق التنمية المستدامة ويقوض استقلالية المؤسسات الأكاديمية. تجارب المغرب ومصر اثبتت أن منح الجامعات استقلالية مالية وإدارية يعزّز الابتكار ويربط التعليم بسوق العمل.

2-تمويل حقيقي لا شعارات: العراق من بين الدول التي لم تحقق اهداف التمويل الكافي للتعليم العالي، وفق التقارير الدولية. المطلوب رفع ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار الى مستويات تتناسب مع حجم التحديات، وتوجيهها إلى تطوير المختبرات والمكتبات الرقمية والتقنيات الحديثة.

3-ثورة في المناهج وتخصصات المستقبل: المناهج الحالية لا تزال اسيرة عقود مضت، بعيدة عن متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. المطلوب تحديث شامل وأدخل تخصصات حديثة مثل: إدارة الموارد المائية والهندسة البيئية المستدامة لمواجهة التصحّر وشح المياه.

4-الزراعة الذكية والزكاء الاصطناعي لتحسين الانتاج الغذائي.

5-الامن السبرياني والمدن الذكية لحماية البنية الرقمية وتطوير الحضر.

6-الصحة العامة وإدارة الاوبئة وعلم النفس المجتمعي لمعالجة الازمات الصحية والاجتماعية. هذه التخصصات وغيرها من التخصصات الحديثة ستربط التعليم العالي مباشرة بمشاكل العراق الواقعية: المياه والتصحّر والتنمية والطائفية والفساد والبطالة. تجارب الاردين في استراتيجية "العناقيد" اثبتت ان ربط الجامعات بالاقتصاد المحلي يعزّز التكامل ويزيد القيمة المضافة.

7-استعادة الكفاءات المهاجرة: الاف الاساتذة والباحثين العراقيين هاجروا بسبب الظروف الطاردة. المطلوب اطلاق برامج وطنية لجذبهم عبر تحسين ظروف التدريسيين، وتوفير بيئة أكاديمية آمنة ومحفزة. الأمثلة كثيرة ومنها تجارب فنلندا وكندا في استقطاب العقول المهاجرة التي اثبتت ان الاستثمار في الكفاءات البشرية هو اساس بناء اقتصاد المعرفة.

-كبحث علمي يخدم الوطن لا التصنيفات: لا يمكن للنهوض العلمي أن يتحقق في ظل نقشي الفساد الأكاديمي وظاهرة شراء الأوراق والبحوث الجاهزة. المطلوب مواجهة هذه الممارسات بصرامة عبر تشريعات ورقابة أكاديمية حقيقية، وربط الترقيات والامتيازات بجودة ونوعية الأبحاث لا بعددّها. التركيز على الكم لا النوعية هو اساس التدهور. المطلوب تاسيس صناديق وطنية لدعم الأبحاث التطبيقية التي تخدم التنمية المستدامة، مع إلزام الجامعات بتوجيه جهودها البحثية نحو معالجة القضايا الملحة مثل المياه والطاقة والصحة.

6-ضبط التعليم الاهلي وانهاء الفساد الأكاديمي: وفق تقرير مجلس النواب العراقي (2023)، الجامعات الأهلية تستوعب معظم الطلبة الجدد، كثير منها مرتبط بمصالح سياسية او مالية . المطلوب اليوم ليس فقط وقف التوسع غير المدروس، بل إخضاع الجامعات الأهلية لرقابة صارمة على الجودة وربط استمرارها بتحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي الوطنية والدولية. كما يجب مواجهة تجارة الشهادات والبحوث المشتراة عبر تشريعات واضحة وعقوبات رادعة.

7-أصلاح العلاقة داخل الجامعات: البيئة الجامعية العراقية تعاني من فقدان الثقة بين التدريسيين والإدارات، مما اثر على الامان الوظيفي والحرية الأكاديمية. المطلوب اعادة بناء هذه العلاقة عبر ضمان حرية التعبير والامان الوظيفي وتقدير القيمة الأكاديمية للتدريسيين. يمكننا دراسة تجربة فنلندا في تعزيز الحريات الأكاديمية في هذا الصدد ليتبين لنا ان توفير بيئة آمنة وشفافة هي اساس الابتكار والإبداع.

اخيرا

ان اصلاح التعليم العالي في العراق يتطلب خطة وطنية شجاعة تستلهم من التجارب العربية والعالمية، وتستند إلى تقارير دولية وإحصاءات وطنية. المطلوب ليس مجرد تحسين شكلي، بل مواجهة جذرية للتسييس والفساد، وضمان استقلالية الجامعات وتمويل مستدام ومناهج حديثة وبحث علمي نوعي وضبط التعليم الاهلي. عندها فقط يمكن للجامعة العراقية أن تستعيد مكانتها كقادرة للتنمية والإصلاح الشامل.

## السيد محمد رضا

## السيستاني؛ الأكبر حظاً بزعامة مرجعية النجف



حيدر نزار السيد سلمان

فضلاً عن كونه نسج علاقات وثيقة مع طلبة الحوزة الذين ينظرون له باحترام وإعجاب. كما أن الحفاظ على تقاليد المدرسة النجفية وموقعها القوي أمام مدرسة قم الإيرانية ومحاولات الأخيرة في فرض سيطرتها ونفوذها تجعل من السيد محمد رضا ذاك خبيرة في إطار هذا التنافس وأنه الأجد.

أما مسألة التوريث فقد تذبذب بعد مدة قصيرة كعائق أمام هذا الاختيار نظراً للتحديات الحالية التي تجعل من محمد رضا السيستاني هو الشخصية الأكثر استحقاقاً لمنصب زعامة المرجعية الدينية. وتزداد هذه الفرضية بقوة التأثير المجتمعي والرضا الذي تخطف به من كل الأوساط الشعبية داخليا وخارجيا، لا سيما أنه خبير بإدارة شؤون الحوزة والمرجعية والتعامل مع قضايا صعبة وخطيرة كالمف السياسي والموقف من القوى النافذة والسلطوية. وطبقا لهذه الظروف ورغبة أغلب كبار رجال الدين المؤثرين في داخل الأوساط الحوزوية والمرجعية فإن السيد محمد رضا الذي أدار مكتب والده بجدارة طيلة مدة تاريخية مليئة بالأزمات والصعوبات، سيكون له الحظ الأوفر. مع ملاحظة أن الهدف هو الحفاظ على الخط المعتدل والحكيم الذي مثله والده، وعدم الزج بمرجعية النجف بقضايا سياسية وصلايته بالخصي للجلل. ولذا فإن السير بهذا الاتجاه -المعروف بالتقليدي- يمثل أولوية عند كبار رجال الدين، ويمكن تجاوز عقبة التوريث النادرة الحدوث بفترة انتقالية يتصدى فيها الأربعة المذكورون في أعلاه لنطاق فيما بعد إلى السيد محمد رضا السيستاني المدعوم بعلاقات اجتماعية واسعة وقوية، ومن شبكة وكلاء ورجال دين مؤثرين فضلا عن طلبة الحوزة الذين يرون فيه أنموذجا للفقهاء الجامع للشرائط والصاحب المنجز في الدراسات الدينية وب عقلية عصريّة تتفاعل مع كل جديد.

التجربة السورية بما شهدته الأقليات في العراق ولبنان، لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف في إدارة التنوع وأهمية حماية هذا المكون الأساسي من فسيفساء المشرق والعالم.

في الشمال الشرقي السوري (روج آفا)، ترتبط بعض الأقليات مثل السريان، الآشوريين، الإيزيديين، والأرمن بالأطر الإدارية والعسكرية لإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. هذا الارتباط يمنحها نفوذا غير مركزي وجعلها جزءاً من سلطة محلية مستقلة نسبياً عن السيطرة المباشرة للدولة المركزية، معتمداً على ترتيبات سياسية وأمنية داخل مناطق نفوذ الإدارة الذاتية. ومن ثم، يصبح دمج هذه الأقليات ضمن الدولة المركزية تحدياً معقداً يتطلب ترتيبات دقيقة تحافظ على مصالحها وحقوقها وتراعي خصوصياتها الثقافية والاجتماعية، خاصة بعد تعرض بعض هذه المجتمعات لصراعات ومجازر في الماضي الكريب.

يمكن مقارنة ذلك بتجربة إقليم كردستان العراق، حيث تمكن الأكراد من تأسيس نموذج حكم ذاتي مستقر نسبياً قائم على مؤسسات مستقلة عن بغداد، ما أتاح لهم حماية مصالحهم وإدارة شؤونهم. في حين بقيت الأقليات الأخرى خارج الإطار، حيث تطلبت ترتيبات دقيقة للحفاظ على مصالحها وحقوقها وتراعي خصوصياتها الثقافية والاجتماعية، خاصة بعد تعرض بعض هذه المجتمعات لصراعات ومجازر في الماضي الكريب.

يمكن مقارنة ذلك بتجربة إقليم كردستان العراق، حيث تمكن الأكراد من تأسيس نموذج حكم ذاتي مستقر نسبياً قائم على مؤسسات مستقلة عن بغداد، ما أتاح لهم حماية مصالحهم وإدارة شؤونهم. في حين بقيت الأقليات الأخرى خارج الإطار، حيث تطلبت ترتيبات دقيقة للحفاظ على مصالحها وحقوقها وتراعي خصوصياتها الثقافية والاجتماعية، خاصة بعد تعرض بعض هذه المجتمعات لصراعات ومجازر في الماضي الكريب.

يمكن مقارنة ذلك بما حدث للأقليات المسيحية في لبنان، حيث يضمن النظام الطائفي تمثيلاً سياسياً، لكنه لا يمنع الهجرة أو الفراغ الديمغرافي، كما أن

الدولية في جبل لبنان، حيث يحافظ المجتمع على تمثيله السياسي ضمن النظام الطائفي، ويحتفظ بهامش استقلالاً محلية مماثل، رغم مواجهة تحديات اقتصادية واجتماعية مشابهة. كما توجد نماذج ماثلة في العراق لبعض الأقليات في المحافظات المستقلة، حيث يحافظ السكان على هامش من التنظيم المحلي والزعامات التقليدية مع مواجهة تحديات اقتصادية وأمنية، ما يستلزم سياسات دمج مرنة وحساسة.

في الساحل السوري، تواجه المكون العلوي تحديات مرتبطة بالتحولات الاقتصادية وتوازنات الأمن واندماجها في الدولة الوطنية. رغم أن المنطقة لم تتعرض لدمار شامل، إلا أن التدهور الاقتصادي وارتفاع البطالة وضعف الاستثمارات أضفت الدور الاقتصادي التقليدي لهذه المجتمعات. أمنياً، يمثل الانتقال من الاعتماد العضوي على الدولة إلى دمج أوسع ضمن المؤسسات الوطنية تحدياً حساساً، إذ يمكن لأي تغييرات مفاجئة في مراكز القوة أو البنية الأمنية أن تقصر على أنها تهديد للاستقرار المحلي، لا سيما بعد التعرض لأعمال عنف ومجازر أثرت على الشعور بالأمان. ويمكن ملاحظة تجربة مشابهة في لبنان، حيث تحافظ بعض الأقليات الطائفية في المناطق الساحلية أو المختلطة على مستوى من الاستقلالية المحلية، مع مواجهة تحديات اقتصادية وأمنية، ما يستدعي سياسات دمج دقيقة تراعي خصوصيات هذه المجتمعات.

أما الأقليات المسيحية في سوريا، فتواجه هواجس متزايدة بشأن الهجرة وفقدان دورها الاجتماعي والتاريخي. أدت الحرب وانعدام الأمن، إلى جانب الهجمات والمجازر، إلى نزوح واسع للشباب المتعلم، ما أحدث فراغاً ديمغرافياً وثقافياً. كما أدى تراجع التمثيل السياسي والاقتصادي لهذه المجتمعات إلى شعور بانتمائها دورها الاجتماعي، ما يستدعي وضع استراتيجيات شاملة لحمايتها وضمان استمرار مساهمتها الفاعلة في الحياة العامة.

يمكن مقارنة ذلك بما حدث للأقليات المسيحية في لبنان، حيث يضمن النظام الطائفي تمثيلاً سياسياً، لكنه لا يمنع الهجرة أو الفراغ الديمغرافي، كما أن

تجربة العراق بعد 2003 أظهرت نزوحاً واسعاً للأقليات المسيحية تحت وطأة العنف الطائفي ودوامه الأروهاب، بينما حافظ الأكراد ضمن إقليم كردستان على استقرار نسبي للأقليات. تشكل تجارب العراق ولبنان إطاراً مهماً لفهم ديناميات وضع الأقليات في سياق تحولات الدولة والمجتمع. ففي العراق بعد 2003، أدى انهيار مؤسسات الدولة المخاضية إلى تهجير جماعي واسع للأقليات الدينية (من الموصل في الشمال ووسط وجنوب البلاد)، بينما نجح الأكراد في إقليم كردستان في بناء نموذج حكم ذاتي مستقر نسبياً، فيما بقيت الأقليات الأخرى رهينة للتحولات السياسية والأمنية، ما أبرز هشاشة حماية التنوع في غياب مؤسسات قوية وشاملة. أما لبنان، فقد حافظ على التنوع عبر نظام طائفي مؤطر بدقة، ما أتاح استقراراً نسبياً لكنه ربح الانقسامات والجمود السياسي والاجتماعي بين المكونات، موضحاً أن الاستقرار النسبي لا يضمن حماية التنوع من الصراعات الداخلية أو تراجع الأدوار المجتمعية.

أما سوريا، فقد جاء تدهورها بصورة تدريجية، ولم تشهد حتى الآن موجات تهجير جماعي واسعة النطاق كما حدث في العراق. لكنها تتقاطع معه ومع لبنان في هواجس أعمق تتعلق بتآكل الدور التاريخي للأقليات، وانكماش تمثيلها السياسي والاجتماعي، وتراجع الإيمان الاقتصادي. ويزداد الملف السوري تعقيداً بفعل تشابك إبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وارتباطه بشروط الانتفاخ الدولي ومتطلبات الإصلاح الداخلي في آن واحد.

في هذا السياق، لا يمكن النظر إلى سوريا بمعزل عن محيطها، إذ يبرز مثلث التنوع التاريخي في المشرق (لبنان والعراق وسوريا) كمنظومة مترابطة لا كدول منفصلة. فكما أثبتت التجربة أن مستقبل لبنان والعراق متداخل ومتأثر بعضه ببعض، فإن مستقبل سوريا بدوره يمس العراق مباشرة، سياسياً واجتماعياً وأمنياً. أي خلل في أحد أضلاع هذا المثلث يطلق موجات ارتدادية تطل الضلعين الآخرين، ما يجعل إدارة التنوع وحمايته مسألة استراتيجيّة إقليمية تتجاوز الصناديق الوطنية الضيقة.

من هنا، يمثل ملف الأقليات في سوريا اختباراً حقيقياً للقيادة الجديدة: فنجاحها في حماية الحقوق، وإعادة دمج هذه المكونات في الحياة السياسية والاجتماعية، لا يعزّز فقط شرعيتها الداخلية ومصداقيتها الخارجية، بل يفتح الباب أمام تأسيس تجربة نجاح قابلة للتعمّل منها إقليمياً. تجربة يمكن أن نستفيد منها العراق ولبنان في تصحيح أخطألتاهم البنوية، كما يمكن لسوريا أن تستخلص دروس الفشل والتعثر فيها لتقادي إعادة إنتاج التهميش والانقسامات. أما الإخفاق، فلن يكون شأنًا سوريا داخلياً، بل سيعمّق هشاشة المشرق بأسره، ويؤكد أن استقرار هذا الإقليم ومستقبله يظل مرهوناً بكيفية إدارة هذا المثلث الحيوي للتنوع، وحمايته كقيمة سياسية لا كزينة خطافية.



# بين إرث ما بعد الدراما وعودة السرد "مسرح أوروبا معقلا ونموذجا"

ناصر طه

شهد المسرح الأوروبي خلال العقود الثلاثة الأخيرة موجة مسرحية تجريبية عرفت بمصطلح " المسرح ما بعد الدرامي " وهو مفهوم بلوره المنظر الألماني "هانز-تيس ليمان" عام 1999 لوصف أشكال مسرحية تتجاوز البناء الدرامي التقليدي وتتميز بتفكيك الحكبة والسرد والتركيز على الأداء الجسدي والتقنيات البصرية والوسائط المتعددة بدلا من تطور القصة والشخصيات. ويرى ليمان أن هذا المسرح يتجلى حين لا يعود تتابع القصة بمنطقها الداخلي هو المركز، وحين لا تختبر بنية العرض (أي تركيبه وتأليفه) بوصفها عنصرا تنظيميا طبيعيا بل ندرك بوصفها صنعة مفروضة اصطناعا " أي ترتيبا مقصودا يكشف آليته بدل أن يبدو نابعا تلقائيا من منطق الحكاية ".

لقد سعت عروض الـ " ما بعد درامية " إلى كسر تقاليد المسرح الدرامي عبر نصوص مجتزأة غير خطية ومن خلال اعتماد صناعتها على الرقص والحركة والصوت والصورة بوصفهم البديل الأكثر تأثيرا وعمقا من الحوار المسرحي المنطقي " كما يرون ... " وبهذا يتركز هدفهم على إثارة استجابات حسية وفكرية مباشرة لدى المشاهد بدلا من تتبع حكاية درامية مستسلسلة؛ وهم بهذا السياق تجاوزوا حدود النص المكتوب ومنطق الحكاية ساعين بكل ما أوتوا من قوة لإشراك الجمهور في تجربة شعرية وفكرية مختلفة عن التجارب الكلاسيكية التي تعتمد النص المكتوب وفق معايير البناء الدرامي ومبادئ الكتابة المسرحية.

لا بد من الاعتراف أن هذه تجارب " ما بعد الدراما " قادت انقلابا على المسرح الكلاسيكي؛ بل أن بعضها هيمن على اتجاهات التجريب المسرحي في أوروبا بشكل واضح أكثر من أي مكان آخر في العالم. خصوصا البلدان التي شهدت تحولات جيوسياسية وانتقلت من المعسكر الاشتراكي للتحقق بركب الرأسمالية... مع الأخذ بنظر الاعتبار... أن هذا لا يعني ذلك أن التحول كان موحدا أو متزامنا في جميع البلدان بل تدرج واختلف بحسب البنى المؤسسية والسوق الثقافي.

المشهد المسرحي العالمي اليوم يشهد تغيرات لافتة لا ينبغي إغفالها رغم التأثير العميق لوجبة " ما بعد الدراما " إلا أنها في السنوات الأخيرة شهدت مراجعات نقدية جذرية من داخل أوروبا نفسها؛ وانطلقت ودعوات جادة لإعادة النظر في حدود واساليب المسرح ما بعد الدرامي. ويمكن رصد ثلاثة مظاهر بارزة لهذه المراجعات النقدية الداخلية.

## طقوس فارسية . . علامة فارقة في الأدب الإيراني

علاء المضرجي

رواية إيرانية نُشرت لأول مرة باللغة الفارسية عام 1969. تُعد هذه الرواية علامة فارقة في الأدب الإيراني الحديث، ويُنظر إليها باعتبارها أول رواية مؤلفة من قبل روائية إيرانية تحقق انتشارا واسعا وترجمت إلى العديد من اللغات.

وتعد سيمين دانشور واحدة من أهم الكاتبات الإيرانيات في القرن العشرين، وتعرف بأنها أول روائية إيرانية متميزة، كما عملت كأكاديمية وكاتبة قصص قصيرة ومترجمة. حققت الروائية شهرة واسعة وعُدّت عملها الأكثر تأثيراً.

تقع أحداث الرواية في شیراز خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد في أثناء الاحتلال البريطاني لأجزاء من جنوب إيران. تروي القصة حياة عائلة من ملاك الأراضي تواجه الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي طالت المجتمع الإيراني في تلك الحقبة.

تجري أحداث هذه الرواية ، خلال الحرب العالمية الثانية في شیراز، " المدينة التي نتحنى الملائكة كي نُقلّ رتبته "؛ شیراز حافظ، الشاعر الغنائي الأشهر. يُسحرنا الوصف الشعاري لجمال الطبيعة الأخاذة ، مواسم القطاف في القرى ، والجداول والبساتين ،

العدد (6048) السنة الثالثة والعشرون – الاثنين (15) كانون الأول 2025



